

حكم الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في كتابة القضية وترتيبها

شذا إبراهيم محمد الغفيص

القانون الرقمي، الكلية الإنسانية،

جامعة ميداووشن، المملكة العربية السعودية.

المقدمة

إن التطور في زماننا أصبح متسارعاً، ودخل في شتى مجالات الحياة ومن ذلك القضاء، فتسارعت الدول لمواكبة تلك التطورات؛ إسهاماً منها في تقديم الخدمات لمواطنيها، ونحن في المملكة العربية السعودية نلمس سعي الجهات العدلية لإدخال التقنيات في الأمور القضائية، ومن تلك التقنيات: الذكاء الاصطناعي الذي بدأ دخوله في بعض مجالات القضاء، ومن المتوقع دخوله في كافة مجالاته مستقبلاً، فكان من الأهمية دراسة الذكاء الاصطناعي في القضاء، والأحكام الفقهية المترتبة عليه وأحببت أن يكون موضوع دراستي

(حكم الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في كتابة القضية وترتيبها)

راجية من الله التوفيق والسداد.

مشكلة الدراسة:

اتسمت آلات الذكاء الاصطناعي بالقدرة على التعلم المستمر، وتحليل البيانات، والاجتهاد في إظهار النتائج، وقد وصفت بعض هذه الآلات في مجالات القضاء، وهذا سيكون له أثر في المجال القضائي؛ مما يستدعي دراسة حكم الإستعانة بالذكاء الاصطناعي في القضاء دراسة فقهية تفصيلية.

اسئلة الدراسة:

- ١- ما التكليف الفقهي لحكم الإستعانة بالذكاء الاصطناعي.
- ٢- ما الأحكام الفقهية المتعلقة بقضاء الذكاء الاصطناعي.

أهداف الدراسة:

- ١- بيان التكليف الفقهي لحكم الإستعانة بالذكاء الاصطناعي.
- ٢- بيان الأحكام الفقهية المتعلقة بقضاء الذكاء الاصطناعي.

منهج الدراسة:

يعتمد البحث المنهج الاستقرائي الاستنباطي.

إجراءات البحث:

المنهج العام:

- 1 - نقلت المادة العلمية من مصادرها الأصلية حسبما تيسر لي الاطلاع عليه من القرآن وتفسيره، والسنة وشروحها، وكتب الفقه، وكتب اللغة، وكتب أصول الفقه، وغير ذلك مما رأيت الحاجة داعية إليه.
- 2 - اقتصر في ذكر أقوال أهل العلم على المذاهب الأربعة فقط، وأشارت أحياناً إلى أقوال المعاصرين فيما أراه مناسباً.
- 3 - في أثناء جمع المادة ذكرت الأقوال التي اطلعت عليها، وما لم أذكره فإنني لم أجده فيما اطلعت عليه، مع العناية بالبحث عنه.
- 4 - اقتصر في الجانب التقني على ما يخدم الموضوع.
- 5 - تناولت المسائل في ضوء علم الذكاء الاصطناعي، والاعتماد على الكتب التقنية العربية والمترجمة، وكذلك المواقع التقنية، وما لم أفق فيه على رأي رجعت لأهل الاختصاص الحاسب الآلي والذكاء الاصطناعي.
- 6 - اقتصر على الأنظمة والمبادئ والتعاميم القضائية للقضاء العام وديوان المظالم في المملكة العربية السعودية، والأنظمة ذات العلاقة فيما يحتاج إلى إيراد في البحث، وعند إيراد نظام المرافعات الشرعية من غير ذكر تاريخه فإنني أقصد به نظام المرافعات الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقم (م/ ١) وتاريخ ٢٢ / ٠١ / ١٤٣٥ هـ، وعند إيراد نظام الإجراءات الجزائية فإنني أقصد به النظام الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقم (م / ٢) بتاريخ ٢٢ / ٠١ / ١٤٣٥ هـ، كما أن نظام الإثبات قد صدر مؤخراً بالمرسوم الملكي ذي الرقم (م/ ٤٣) وتاريخ ٢٦ / ٠٥ / ١٤٤٣ هـ، فأشرت إلى مواده في الهامش؛ لعدم العمل به حتى تاريخ تسليم هذه الرسالة.

المنهج الخاص:

أولاً: ما يتعلق بصلب البحث:

- صورت المسألة قبل عرضها.
- بينت عنوان المسألة المتعلقة بالمسألة محل الدراسة، فإذا كانت المسألة محل اتفاق بين أهل العلم ذكرت ذلك عند بداية المسألة، وأشارت في الهامش المراجع ذلك.
- إذا كانت المسألة محل خلاف سلكت فيها المنهج التالي:

أ / ذكرت القول ثم المذهب الذي قال به.

ب/ ذكرت الأدلة بعد كل قول، ووجه الدلالة من كل دليل عند اقتضاء الدليل بيان ذلك، وحين يرد على الدليل أو وجه الدلالة مناقشة ذكرتها بعده، وإذا قلت: نوقش فهذه المناقشة منقولة عن نسبتي إليه من أهل العلم، وإذا قلت: يناقش فهو من عندي، وإذا كان هناك جواب على المناقشة من عند غيري ذكرته بعد المناقشة، وإذا كان من عندي قلت: يجاب.

ج / بعد ذلك أبين القول الراجح، وأجعل لذلك عنواناً (الراجح)، مع ذكر مسوغات الترجيح إذا لم تكن المسوغات واضحة.

ثانياً: المنهج في الحواشي:

- عزوت جميع الآيات الواردة في البحث إلى سورها ورقمها في المصحف، ووضعتها بين قوسين مزهرين
- خرجت الأحاديث، فما كان منها في الصحيحين أو أحدهما فإنني أكتفي بهما، وما كان في غيرهما أخرجها من كتب السنة الأخرى ما أمكنني ذلك، مع الإشارة إلى الحكم على الحديث حسبما اطلعت عليه من كلام أهل العلم، وأذكر عند تخريج الحديث الجزء والصفحة واسم الكتاب والباب ورقم الحديث إن وجد، وإذا تكرر الحديث مرة أخرى أشرت لذلك بقولي: تقدم تخريجه ص (...)، مشيرة إلى رقم الصفحة، وما لم أبين حكمه من الأحاديث فإنني لم أعثر له على حكم، ووضعتها بين قوسين مزدوجين (...).
- خرجت الآثار من مصادرها.
- ترجمت ترجمة بسيطة للأعلام الذين وردت أسماؤهم في ثنايا البحث سوى الأئمة الأربعة والخلفاء الراشدين، وأبو هريرة وعائشة رضي الله عنهن؛ لاشتهارهم.
- عند توثيق كلام أهل العلم من المذاهب رجعت لكتب المذهب نفسه، وما نقلته نصاً وضعته بين علامتي تنصيص ...» وأشارت في الحاشية إلى اسم المصدر، ومؤلفه، وإذا كان النقل يحتاج إلى تصرف يسير وضعته بين علامتي تنصيص ...» وأشارت في الحاشية إلى اسم المصدر، ومؤلفه، وأتبعه بعبارة (بتصرف يسير) ، وإذا كان النقل بالمعنى أشرت في الحاشية إلى اسم المصدر، ومؤلفه مسبقاً بكلمة ينظر.
- راعيت الترتيب الزمني للوفاة عند تعدد المراجع المتقدمة في الحاشية الواحدة، وراعيت الترتيب الأبجدي عند تعدد المراجع المعاصرة في الحاشية الواحدة. إذا كانت المسألة محل اتفاق أشرت في الحاشية إلى مصادر ذلك بذكر المذهب أولاً ثم مصادره مراعية ذلك الترتيب الزمني: الحنفي فالمالكي فالشافعي فالحنبلي.
- إذا كان المرجع إلكترونياً فإن كان باللغة العربية ذكرت تفاصيل بياناته مع رابطته الإلكتروني، وإن كان باللغة الإنجليزية اكتفيت بذكر رابطته الإلكتروني.
- عند ورود كلمة غريبة أو مكان يحتاجان إلى بيان ذكرت بيانا بسيطاً لهما في الهامش، بالرجوع إلى الكتب الأصلية في ذلك، وأشارت بعدها للمرجع، وذلك عند أول ورود لها.

- **خطة البحث:**

- يشمل البحث على مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مطالب، وخاتمة، وفهارس.
- **المبحث:** حكم الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في كتابة القضية وترتيبها:
- **المطلب الأول:** الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في كتابة القضية.
- **المطلب الثاني:** الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في ترتيب القضية.
- **المطلب الثالث:** أثر خطأ الذكاء الاصطناعي في الكتابة.

- **الخاتمة:** وتشمل أهم النتائج والتوصيات.

- **النتائج:**

- **التوصيات:**

- **قائمة المراجع:**